

رمضانين كفضاء الصلاة صح وان لم ينو المصلي اول صلاة او اخر
 صلاة عليه وعلما ان المراد بقوله ولو نوي عن قضاء رمضانين
 قضا احد رمضانين وان لم ينوي المصلي اول رمضان او اخر رمضان
 ولم يرد جهها في السنة لان نأوي القومين في المتوم منفل
 فليشامل ابتاع ما لم يراق غيره كقولوا كان الغير صدقته والا
 اي وان لم يكن صدقته لا يق عليه الكفاية قبل بعض الحاج في
 طريق مكة عذر الناس في ترك الحج نوت من شدي فقال شتم
 لم يتعد النكاح نحو مبين زان كذا بندي وقالت كذا
 بينهم بنوم اوقال الرجل بزير فتبعه بنفقد النكاح وختم
 نحو مبين الزاني ذاشين فقال دأشتم لا يتعد
 متعها زوجها عن النكاح عليها وقد كان يسكن الزوج معها
 في بيتها نشوز ولو سكن الزوج في بيت الغضب فاستغنت
 منه لا قالت الزوجة للزوج لا اسكن في بيتك امتك وقالت
 اريد بيتا على حدة ليس لها ذلك فندبه لا نهالو قالت لا اسكن
 مع امك واولادك ومع زوجك واريد بيتا على حدته لهادك هـ
 قالت المرأة للزوج مرا طلاق ذوق قال ذوقه كبير وكرد
 اوقاده باذ وكرد باذ بنومي اي بولك الي بيته وان كانت
 له نية يقع رجعي والا لا ومنه من لا يشترط النية ولو قال
 زاده باذ وكرد است وكرد است يقع نوي ولو قال
 ذاده انكاروكرد لا يقع وان نوي ولو قال رجل في جواب
 من ذكر زوجته عنده وهي مراتها انه نائم او نائم غيره
 لا يقع الابالية ولو قال رجل لامرأته جملته زيان كن يعني
 تزوجي بزوج اخر حتى تحلين لي اقرار بالثلاث ولو قال جملته
 وخوبيشي في لا يكون اقرار بالثلاث لو قالت امرأة لزوجها لا بين
 تلججشدم مرأا رجك باذ ارا ان طلق في المجلس سقط
 المصرو الا اي وان طلق في غير المجلس لا يسقط قال الولي
 لعبدته فاما التي اولامته انا حذت لا يعني لو قال برمت
 سر كند است بطلاق لزمه ذلك حتى لو فعل ذلك نطلق
 امرأته هكذا وكروان قال المالح قلت ذلك اي مرأا كند است
 بطلاق ذبا لا يصدق حتى لو باثرا الفعل يقع الطلاق ولو قال
 مرأا كند خاتمه است كند اي كذا نكح هو اقرار باليمين بالطلاق

ولو قال

ولو قال للبايع بها باذره فقال البايع بد هم يكون فسي اللبيع
 العقار المتنازع فيه لا يخرج من بد ذي اليد ما لم يبرهن الذي
 عليه وقت دعواه فيد بالعقد لانه كبرية التناوي المرفعي اذ طلب
 المدعي كتيلا بنفس الذي عليه من القاضي ووضع النقول على يد
 عدل ولم يتكفي بالكتيل بالنفس فان كان المدعي عليه عدلا
 لا يجبه القاضي وان كان فاستأجبهه وفي العتار لا يجبه الا
 في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقلي عقار ولاية القاضي
 لا يصح فمناوه فيه وفي قول الاستر وشي لو ادعي على رجل
 في بلدة دار والدار غير تلك البلدة فاقام المدعي البيعة
 قبلت وقضا بها المدعي وجاز فضأوه وان لم تكن الدار في ولاية
 هذا القاضي فكذلك في فصل دعوى الدار والاراضي من
 فتاوي قاضي خان اذا قضى القاضي في حادثة بيعة شجر
 قال ذلك القاضي رجعت من فتاوي اوقال بد الي اي ظهري
 غير ذلك اوقال وقعت في تلميس المشهور اوقال اطلت
 حكمي وغرورتك لا يعتبر قول القاضي في الوجه كلها والفتا
 ما ضان ان كان بعد دعوى صحيحة وفي ما يتعلق بها حكمها
 من احصاها الخصم والمطالبة باليوب والانبأه بالبيعة وشهادة
 مستغنيان وهي شهادة العدول اذا استجبت شعرا بطل المع
 احترازا مما اذا قال ذلك بعد دعوى فاسدة او شهادة غير
 مستغنيان يعتبر قوله ويطل به القضي وصورة الدعوى الفاسدة
 انه ادعي كمدودا ولم يبين انه كرم او ارفن والشهود شهدوا
 بذلك حقا وقوما ثم حال رجلا عن شجر فاقرا المسؤل
 عنه به اي بذلك الشجر وهم اي المسؤل برؤنه ويسمعون
 كلامه اي كلام الرجل وهو اي الرجل المسؤل عنه لا يراه
 جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يقبل
 بشهادتهم باع رجل عقارا وجعل اقراره حاضرا لم يعلم البيع
 ثم ادعي البعض لا يسمع دعواه وان لم يعلم البيع تسمع دعواه
 ولو وطعت المرأة مهرها تزوجها فانت المرأة تطالبت
 ورثتها مهرها منه اي من الزوج وقالوا اي الورثة كانت
 المهنة في مرنى موتها فقال الزوج لا بل في الصيغة اقول
 قوله قريدي او غيره ثم قال بنت كاذبا فيما اشرت به